الأمم المتحدة

A/C.4/63/SR.2

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

Distr.: General
26 November 2008
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد أرغويو ..... (الأرجنتين)

المحتويات

البند ٣٣ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*

البند ٣٤ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*

البند ٣٥ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة*

البند ٣٦ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*

البند ٣٧ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة في البنود الأخرى من جدول الأعمال)*

طلبات الاستماع

* بنود قررت اللجنة النظر فيها معا.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

08-53604 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ٣٣ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/63/23، الفصلان السابع والثاني عشر، و A/63/65)

البند ٣٤ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/63/23، الفصلان الخامس والثاني عشر)

البند ٣٥ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/63/23، الفصلان السادس والثاني عشر، و A/63/61)

البند ٣٦ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/63/67)

البند ٣٧ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة في البنود الأخرى من جدول الأعمال) (A/63/23، الفصول الثامن والتاسع والعاشر والثاني عشر، و A/63/23/Add.1 و A/63/131)

١ - **الرئيس:** قال إن قضية إنهاء الاستعمار كانت إحدى المسائل الفارقة في النصف الثاني من القرن العشرين. فبفضل الجهود الدؤوبة للأمم المتحدة، ولا سيما اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، لم يعد معظم سكان العالم يرزح تحت الحكم الاستعماري. ومع ذلك، فإن ١٦ إقليما غير متمتعة بالحكم الذاتي ما تزال مدرجة في قائمة الأمم المتحدة. ولذلك، فمن الضروري أن تستمر الجهود التعاونية بين جميع الأطراف المعنية من أجل وضع نهاية للاستعمار.

٢ - **السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): تكلم بصفته مقررا للجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، فقدم تقرير تلك اللجنة (A/62/23). وقال إن اللجنة الخاصة واصلت تحليل التطورات في الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وعددها ١٦ إقليما، وإنها استفادت، خلال الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ وخلال دورتها العادية، في حزيران/يونيه، من مشاركة ممثلين من الأقاليم ومن ثلاث من الدول الأربع القائمة بالإدارة، وأيضا من المنظمات غير الحكومية والخبراء.

٣ - وذكر أن اللجنة الخاصة تناولت، في تقريرها، دور الدول القائمة بالإدارة في تحقيق التقدم صوب إنهاء الاستعمار، ونوهت بتعاون نيوزيلندا المثالي فيما يتعلق بعمل اللجنة الخاصة بشأن توكيلاو، بما في ذلك تعاونها مع البعثة التي أوفدت إلى توكيلاو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ لمراقبة استفتاء تقرير المصير. وأشار في هذا الصدد إلى تقرير تلك البعثة الوارد في الوثيقة A/AC.109/2007/19. وقال إن المناقشات ركزت في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ على استراتيجية ترمي إلى تعزيز التعاون مع الدول القائمة بالإدارة وإلى تحسين مشاركة شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٤ - **السيد ناتاليغاوا** (إندونيسيا): تحدث بصفته رئيسا للجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، فقال إن المجتمع الدولي يجب أن يضاعف جهوده سعيا إلى إيجاد سبل بناءة لإتمام عملية إنهاء الاستعمار. فتنفيذ ولاية إنهاء الاستعمار يتطلب قيام المجتمع الدولي والدول القائمة بالإدارة، والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي نفسها بجهد تعاوني. وهناك أيضا إدراك متزايد لحقيقة أن الأقاليم المختلفة لديها احتياجات وتطلعات مختلفة، وأن هذه ينبغي أن تعالج على أساس كل حالة على حدة. وبما أنه لم يتبق إلا سنتان في العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار، فمن الأمور المطلوبة بشكل

عاجل مساعدة الأقاليم على إبداء موقفها إزاء وضع كل منها. وعلاوة على ذلك، فإن طلب إكوادور الانضمام إلى عضوية اللجنة الخاصة يعتبر خطوة إيجابية تدل على الاهتمام بعمل اللجنة وتأييده. وهذه المسألة مطروحة الآن أمام اللجنة الرابعة للنظر فيها واتخاذ إجراء بشأنها.

٥ - وذكر أن الهدف من مشروع القرار السادس، الوارد في الفصل الثاني عشر من تقرير اللجنة الخاصة، هو تسهيل التوصل إلى فهم نسبي لموقف كل إقليم بشأن المسار نحو إنهاء الاستعمار، وتشجيع اتباع نهج عملي المنحى بشأن كل إقليم من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي يشملها القرار. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تنقل بشكل فعال إلى علم شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، المعلومات المتضمنة في النشرة المعنونة ''ما تستطيع الأمم المتحدة عمله لمساعدة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي''، وهي النشرة التي أنتجتها إدارة شؤون الإعلام وإدارة الشؤون السياسية.

٦ - وأضاف قائلا إنه نظرا للحاجة إلى تحسين التعاون مع الدول القائمة بالإدارة، وإقرارا بتطلعات ومصالح الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، فسوف يبذل جهد خاص للتحضير للحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي بشأن إنهاء الاستعمار لعام ٢٠٠٩ ولتشجيع المشاركة المثلى من جانب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٧ - وقال، متحدثا كممثل لإندونيسيا، التي ذكر أنها أمة تخلصت من الاستعمار بعد كفاح شاق من أجل الاستقلال، إن إندونيسيا ستظل دوما ملتزمة بعملية إنهاء الاستعمار. وأضاف أن إنهاء الاستعمار يجب أن يوضع في سياق عصري يهدف إلى تحديد مواقف موجهة نحو تحقيق النتائج استنادا إلى عالمية مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. والسبيل الوحيد لبلوغ هذه الغاية هو من خلال إجراء حوار جدّي بين جميع الأطراف المعنية.

٨ - **السيد ماسيدو** (المكسيك): تكلم باسم مجموعة ريو مؤكدا من جديد على تأييد المجموعة لعملية إنهاء الاستعمار، وشدد على أهمية العمل على تمكين جميع الشعوب من ممارسة حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وقال إن مجموعة ريو ملتزمة بغايات العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار، وتدعو مرة أخرى الدول القائمة بالإدارة إلى اتخاذ التدابير الضرورية لإنهاء استعمار الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية، مع إيلاء الاعتبار لسماتها الخاصة. وتأمل المجموعة في أن تقدم الدول القائمة بالإدارة كل التعاون الضروري، وأن تنشر معلومات كافية بخصوص الأقاليم الخاضعة لإدارتها. وهي تؤيد عمل اللجنة الخاصة، وتأمل في اعتماد الجمعية العامة للتوصيات الواردة في التقرير. كما ترحب بطلب إكوادور الانضمام إلى عضوية اللجنة الخاصة، وترى أن إكوادور ستقدم إسهاما إيجابيا في عمل اللجنة.

٩ - وتابع قائلا إن مجموعة ريو تؤيد عمل مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة وإدارة شؤون الإعلام في نشر المعلومات التي تهدف إلى الترويج لأهداف إعلان إنهاء الاستعمار، وتؤكد الحاجة إلى استئناف حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة للمفاوضات لإيجاد حل سلمي وعادل ونهائي للنزاع على السيادة فيما يتعلق بجزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها وذلك وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة واللجنة الخاصة ومنظمة الدول الأمريكية، ومبدأ السلامة الإقليمية.

١٠ - وفيما يتعلق بالأقاليم الجزرية الصغيرة في البحر الكاريبي والمحيط الهادئ أضاف أنه، يجب على المجتمع الدولي أن يسهل النمو المستدام لاقتصاداتها، ويجب أن يولي اهتماما خاصا للمشكلات الخاصة التي تواجه هذه الأقاليم.

١١ - وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، قال إن مجموعة ريو تكرر الإعراب عن أملها في أن يمارس شعب الصحراء الغربية في النهاية حقه في تقرير المصير على أساس حل سياسي عادل ودائم، يحظى بقبول متبادل من جميع الأطراف المعنية، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده. وفي هذا الصدد، تدعو مجموعة ريو طرفي النزاع إلى استئناف المفاوضات بينهما في أقرب وقت ممكن، تحت رعاية الأمين العام ووفقا لمختلف قرارات مجلس الأمن، ووفقا للقانون الدولي. وفي الختام، تهنئ المجموعة شعب توكيلاو على مشاركته في استفتائي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، وتعرب عن أملها في أن تكون الدول الأخرى القائمة بالإدارة على استعداد للتعاون على غرار ما أظهرته حكومة نيوزيلندا.

١٢ - **السيد ماليركا دياز** (كوبا): تكلم باسم حركة عدم الانحياز، فقال إن إنهاء الاستعمار وممارسة الحق المشروع في تقرير المصير ما زالا من المسائل ذات الأولوية القصوى لحركة عدم الانحياز، ودعا البلدان المستعمِرة إلى دفع تعويض كامل عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المترتبة على احتلالها، وحث الدول القائمة بالإدارة على التعاون الكامل مع اللجنة الخاصة. وأضاف أن حركة عدم الانحياز تجدد دعوتها للدول الأعضاء إلى التعجيل بعملية إنهاء الاستعمار، بما في ذلك عن طريق دعم التنفيذ الفعال لخطة العمل الخاصة بالعقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار.

١٣ - وتابع قائلا إن حركة عدم الانحياز تعيد التأكيد على موقفها إزاء مسألة بورتوريكو، وتدعو إلى التنفيذ الفوري لجميع القرارات والمقررات — البالغ عددها ٢٧ - التي اعتمدتها اللجنة الخاصة بشأن هذا الموضوع. وتحث الحركة الجمعية العامة على أن تنظر بنشاط في مسألة بورتوريكو من جميع جوانبها.

١٤ - **السيدة فيوتي** (البرازيل): تكلمت باسم الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة، فأكدت تأييد السوق للحقوق السيادية المشروعة للجمهورية الأرجنتينية على جزر مالفيناس. وقد أعرب رؤساء الدول الأعضاء في السوق والدول المنتسبة في بيان مشترك أصدروه بتاريخ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، عن أملهم في إيجاد حل، في أقرب وقت ممكن، لنزاع السيادة الذي طال أمده بين الجمهورية الأرجنتينية والمملكة المتحدة فيما يتعلق بجزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية وساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وفقا لقرارات الأمم المتحدة وإعلانات منظمة الدول الأمريكية.

١٥ - وتابعت قائلة إن مسألة جزر مالفيناس ورد وصفها في قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠) والعديد من القرارات التالية، ووصفتها اللجنة الخاصة، باعتبارها مسألة استعمارية ذات طابع خاص ومميز تنطوي على نزاع حول السيادة بين الجمهورية الأرجنتينية والمملكة المتحدة، وأنها تتطلب حلا سلميا يتم التوصل إليه بالتفاوض. والطابع الخاص للنزاع يعود إلى أن المملكة المتحدة احتلت الجزر المعنية بالقوة في عام ١٨٣٣، وطردت سكانها وجلبت بدلهم مستوطنين من أصل بريطاني. وهؤلاء لا يمكن لذلك اعتبارهم شعبا مقهورا ومحتلا. وبناء عليه، أكدت الجمعية العامة أن النزاع لا يمكن حله من خلال تطبيق مبدأ تقرير المصير.

١٦ - واختتمت كلمتها قائلة إن الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة تحث الطرفين على احترام إرادة المجتمع الدولي، التي تعبّر عنها القرارات ذات الصلة، وأن يستأنفا المفاوضات الثنائية لحل النزاع القائم بينهما.

١٧ - **السيد كومالو** (جنوب أفريقيا): تكلم باسم المجموعة الإثنائية للجنوب الأفريقي، قائلا إن الصحراء الغربية هي آخر إقليم استعماري متبقى في القارة الأفريقية. ولما كانت الجمعية العامة قد أقرت بصفة مستمرة بحق تقرير المصير غير القابل للتصرف للشعب الصحراوي واستقلاله، فإن استمرار احتلال المغرب للصحراء الغربية يشكل تحديا غير مقبول لسلطة الجمعية العامة ومصداقيتها.

١٨ - وأضاف قائلا إن إدعاء المغرب السيادة على الصحراء الغربية لم تقر به أية منظمة إقليمية أو دولية. وقد رفضت محكمة العدل الدولية هذا الإدعاء في فتوى أصدرتها بتاريخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، ورفضه مكتب الشؤون القانونية للأمم المتحدة في فتوى أصدرها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (S/2002/161). وعلاوة على ذلك، وصف قرار الجمعية العامة ٣٧/٣٤ وجود المغرب في الصحراء الغربية بأنه ''احتلال مستمر''.

١٩ - وذكر أنه يرحب لذلك بالمفاوضات التي بدأت بين الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) والمغرب، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٧٥٤ (٢٠٠٧)، وأعرب عن أمله في أن يواصل الطرفان التفاوض بدون شروط مسبقة وبحسن نية من أجل التوصل إلى حل سياسي مقبول من الطرفين وينص على تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية.

٢٠ - واستطرد قائلا إنه بالرغم من الإدعاءات التي أطلقها المغرب، فإن وفد بلده، باعتباره عضوا في مجلس الأمن وقت اعتماد القرار، يمكن أن يؤكد أن المجلس أحاط علماً بالمقترح الذي قدمته جبهة البوليساريو وبالمقترح الذي قدمه المغرب. وبناء عليه، ينبغي ألا يحاول أي من الطرفين الإدعاء بأن المجلس فضل أحدهما على الآخر.

٢١ - وأردف قائلا إن المقترح المغربي بشأن الحكم الذاتي من شأنه أن يفرض حلا من جانب واحد بدلا من السماح للشعب الصحراوي بإجراء استفتاء ليقرر مصيره، سواء الاستقلال أو الاندماج أو الحكم الذاتي، وهو بذلك يحرم الشعب الصحراوي من القدرة على ممارسة الحق في تقرير المصير.

٢٢ - وقال إن وفد بلده يشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بارتكاب أعمال وحشية ضد حقوق الإنسان للشعب الصحراوي، ويدعو الأمين العام إلى أن ينشر في أقرب وقت ممكن أحدث تقرير لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتوصياتها عن الوضع في الصحراء الغربية. وأضاف أن انتهاكات حقوق الإنسان هذه ترتبت عن عدم تنفيذ حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير، حسبما أكدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الماضي.

٢٣ - وذكر أنه من الغريب أن بعض الدول الأعضاء، بما فيها التي تسمّى مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية، تواصل رفض إضافة أية إشارة لانتهاكات حقوق الإنسان في قرارات الأمم المتحدة، بالرغم من أن الأمين العام استمر في الإبلاغ عن حدوث مثل هذه الانتهاكات. كما أن رفض التصدي لهذه القضايا يعطي الانطباع بأن المنظمة لا تعبأ بالحقوق الإنسانية للشعب الصحراوي.

٢٤ - واختتم قائلا إن وفد بلده يدعو اللجنة إلى اعتماد قرار بشأن الصحراء الغربية يؤكد مبدأ تقرير المصير وإنهاء الاستعمار.

٢٥ - **السيد ليو زنمين** (الصين): لاحظ أنه بالرغم من التأكيدات العديدة للحاجة إلى احترام حق الشعب في تقرير المصير، بما في ذلك ما ورد في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، ضمن أمور أخرى، فما زال مليونا نسمة يعيشون في أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي. وقال إن

من واجب الدول الأعضاء أن تحمي حقوق الشعوب التابعة ومصالحها، وأن تساعدها على ممارسة حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وأنهى كلامه قائلا إن وفد بلده سيواصل العمل على نحو وثيق مع الدول الأعضاء الأخرى لبلوغ هذا الهدف.

٢٦ - **السيد فونيبوبو** (فيجي): قال إن على اللجنة أن تضطلع بولايتها على نحو استباقي وعلى وجه الاستعجال. ففي الحالات التي لا تنطوي على نزاعات على السيادة، لا يوجد بديل لتقرير المصير، غير أن أية محاولة للاضرار بالوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لبلد ما هي منافية لأحكام الميثاق.

٢٧ - وفيما يتعلق بالأقاليم الواقعة في منطقة المحيط الهادئ، أضاف أن فيجي تدرك أن ساموا الأمريكية أعربت عن رضاها بالعلاقة الراهنة مع الدولة القائمة بالإدارة. وستحترم فيجي وتؤيد رغبات الشعب بينما يتفاوض بشأن وضعه وعلاقته مستقبلا. وفيما يتعلق بغوام، فإن فيجي تؤيد طلب شعب شمورو ألا يرفع من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وتدعو الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ الخطوات للنهوض بالتنمية المستدامة لاقتصاد غوام، وإشراك شعب غوام في تلك العملية. وبالنسبة لكاليدونيا الجديدة، فإن حكومة بلده ترحب بالمتابعة المستمرة لاتفاق نوميا ودور الرصد الذي تواصل القيام به اللجنة الوزارية للمنتدى المعنية بكاليدونيا الجديدة. وتحث جميع الأطراف على مواصلة تعزيز التقدم السلمي نحو التوصل إلى صيغة لتقرير المصير من شأنها الإبقاء على جميع الخيارات وحماية حقوق جميع قطاعات السكان. ويرحب وفد بلده أيضا بالتقدم الكبير الذي تحقق في مسألة توكيلاو، ويلاحظ أن مجلس الفونو العام، وهو الهيئة النيابية الوطنية لتوكيلاو، قد قرر إرجاء النظر في أي صيغة لتقرير المصير مستقبلا، وأن جهودا تبذل مجددا لتعزيز الخدمات الأساسية والبنية التحتية.

٢٨ - وفيما يتعلق بالأقاليم الواقعة في مناطق أخرى، قال إن فيجي تواصل تأييد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإيجاد حل سياسي مقبول لجميع الأطراف في النزاع حول الصحراء الغربية. وهي تؤيد أيضا الدعوة لإجراء مفاوضات بشأن مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) بين الطرفين المعنيين وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وينبغي للجنة أن تأخذ في الحسبان أيضا آراء سكان الجزر.

٢٩ - وأنهى كلامه قائلا إن البعثات الزائرة تشكل وسيلة فعالة للتأكد من الوضع على أرض الواقع، ويناشد وفد بلده الدول القائمة بالإدارة تسهيل هذه الزيارات. ويشعر وفد بلده بالتفاؤل، نظرا للعناية والدعم المقدمين من جميع الأطراف، في إمكانية تحقيق تقدم نحو القضاء على الاستعمار.

٣٠ - **السيد فاليرو بريسينيو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): أكد موقف وفد بلده بأن جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية وساندوتش الجنوبية تشكل جزءا لا يمكن التنازل عنه من أراضي الأرجنتين، ولذلك، فإن الفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) تنطبق على هذه المسألة، وإن مبدأ تقرير المصير لا ينطبق، لأن سكان الجزر المعنية جاءت بهم السلطة المحتلة.

٣١ - وفيما يتعلق ببورتوريكو، قال إن الولايات المتحدة ينبغي لها أن تتولى مسؤوليتها للتعجيل بعملية من شأنها أن تسمح لشعب بورتوريكو بالممارسة التامة لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال. وأكد، فيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية، موقف وفد بلده أن الشعب الصحراوي ينبغي السماح له بممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحمي الحقوق الإنسانية للشعب الصحراوي إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل ونهائي لهذه المسألة.

٣٢ - وتابع قائلا إن وفد بلده يرحب بقرار الجمعية العامة ١٢٠/٦٢ الذي أكد الحاجة إلى القضاء على الاستعمار، ودعا الدول القائمة بالإدارة إلى اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لتمكين شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من ممارسة حقها في تقرير المصير.

٣٣ - **السيد بوتاغيرا** (أوغندا): قال إنه بالرغم من أن المفاوضات بين جبهة البوليساريو والمغرب بشأن مسألة الصحراء الغربية قد بدأت في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، فما زال الكثير من العقبات قائما في طريق التوصل إلى حل سياسي عادل ومقبول من الطرفين ومن شأنه أن ينص على تقرير مصير الشعب الصحراوي. وهو لذلك يرحب بالتقدم المحرز في آخر جولة للمحادثات، ويناشد الطرفين، في هذا الصدد، أن يتعاونا مع المبعوث الشخصي للأمين العام بشأن الصحراء الغربية، وأن يستأنفا المفاوضات في أقرب وقت ممكن.

٣٤ - وختم كلامه قائلا إن وفد بلده يؤيد مشروع القرار بشأن الصحراء الغربية الذي سيقدم في المستقبل القريب، والذي يدعو الطرفين إلى التوصل لتسوية عن طريق التفاوض وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٣٥ - **السيدة هيل** (المملكة المتحدة): قالت إن علاقة حكومة بلدها بأقاليم ما وراء البحار التابعة تقوم على أساس الشراكة والقيم المشتركة وحق كل إقليم في أن يقرر ما إذا كان يريد الإبقاء على صلته بالمملكة المتحدة، حسب الحالة. وحكومة بلدها ملتزمة بالتنمية المستقبلية والأمن المستمر لهذه الأقاليم، وليس لديها أي نية لفرض الاستقلال ضد إرادة هذه الأقاليم. وأضافت أن السياسة القائمة تقضي بإعطاء كل التشجيع للأقاليم التي يمثل الاستقلال بالنسبة لها الرغبة الواضحة والمعبّر عنها دستوريا للشعب المعني.

٣٦ - وتابعت تقول إن عملية مراجعة دستورية تجري حاليا بهدف توفير إطار دستوري حديث يعبّر عن الظروف المحددة لكل إقليم. فقد جرى تحديث الأحكام المتعلقة بالإدارة الرشيدة، وحقوق الإنسان، وأدوار الحاكم والسياسيين المنتخبين محليا، وأصبحت دساتير جديدة سارية المفعول في جزر تركس وكايكوس، وجبل طارق في عام ٢٠٠٦، وفي جزر فرجن البريطانية في عام ٢٠٠٧. كما تجري مراجعات دستورية في أنغيلا وجزر كايمان وجزر فوكلاند، ومونتسيرات وسانت هيلينا. ووصلت المفاوضات في بعض الحالات إلى مرحلة متقدمة جداً.

٣٧ - وأردفت قائلة إن دعم حكومة بلدها للأقاليم يركز على بناء القدرات والتنمية المستدامة. والوضع يتباين من إقليم لآخر، فالبعض أكثر تقدما من البعض الآخر. وتواصل المملكة المتحدة العمل مع الأقاليم، حسب الحالة، بشأن مسائل من بينها، الشفافية السياسية والاقتصادية، والأمن، وتقليل احتمالات التأثر بالكوارث الطبيعية وغير الطبيعية، وإدارة البيئة. كما قامت بتعزيز حقوق جبل طارق والدفاع عنها بوصفه إقليماً داخل الاتحاد الأوروبي، وستواصل مساعدة الأقاليم الأخرى على تعزيز علاقاتها مع المفوضية الأوروبية.

طلبات الاستماع

٣٨ - **الرئيس:** وجه الانتباه إلى رسائل تحتوي على طلبات استماع: يتعلق أحدها بجبل طارق (A/C.4/63/2)، وأربعة تتعلق بغوام (A/C.4/63/3 و Add.1-3) ، وواحد يتعلق بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة (A/C.4/63/4)، و٦٣ تتعلق بالصحراء الغربية (A/C.4/63/3 و Add.1-62)، واثنان يتعلقان بكاليدونيا الجديدة (A/C.4/63/6 و Add.1). وقال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في قبول هذه الطلبات.

٣٩ - وقد تقرر ذلك.

٤٠ - **السيدة هيل** (المملكة المتحدة): قالت في معرض ممارستها لحق الرد على ملاحظات أدلى بها ممثلا المكسيك

والبرازيل بشأن مسألة سيادة جزر فوكلاند، إن موقف حكومة بلدها بشأن هذه المسألة معروف جيدا وقد أكده في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ الممثل الدائم للمملكة المتحدة. فالمملكة المتحدة ليس لديها أي شكوك حول سيادتها على جزر فوكلاند. ولا يمكن إجراء مفاوضات بشأن السيادة على جزر فوكلاند إلا إذا كانت هذه رغبة سكان الجزر وإلى أن يأتي الوقت الذي يريدون فيه ذلك.

٤١ - **السيد الشبار** (المغرب): ممارسا لحق الرد على الملاحظات التي أدلى بها ممثل جنوب أفريقيا، أعرب عن أسفه إزاء التفسير الانتقائي لذلك الأخير للتطورات الأخيرة فيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية. وقال إن جنوب أفريقيا كانت منعزلة في ذلك الخصوص داخل مجلس الأمن. ذلك أن أعضاء المجلس الآخرين أثنوا على المغرب بفضل مقترحها الأخير الذي أعطى زخما جديدا للمفاوضات. وقد اعتمدت قرارات مجلس الأمن الأخيرة في هذا الصدد بتوافق الآراء، بما في ذلك تحت رئاسة جنوب أفريقيا. ولجنوب أفريقيا الحق في أن يكون لها موقفها الخاص بها ولكن يجب ألا يسمح لها بإعاقة العملية.

٤٢ - **السيد ديسموريس** (الأرجنتين): قال إن جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها هي جزء لا يتجزأ من أراضي الأرجنتين وتحتلها المملكة المتحدة بشكل غير مشروع. وقد اعترفت قرارات عديدة من قرارات الجمعية العامة بوجود نزاع على السيادة يشار إليه ”بمسألة جزر مالفيناس“ وحثت الطرفين على استئناف المفاوضات نحو إيجاد حل سلمي ودائم. وقد اعتمدت اللجنة موقفا مماثلا بشكل متكرر، بما في ذلك في قراراها الأخير بتاريخ ١٢ حزيران/يونيه.

٤٣ - **السيد لاهر** (جنوب أفريقيا): ممارسا لحق الرد، أكد أنه أدلى بملاحظاته أيضا باسم أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، الذي يستند موقفها إلى تاريخ المنطقة وخبرتها الخاصة. وذكر أن مجلس الأمن أقر كلا المقترحين، وأن الظروف الراهنة نتجت عن رفض المغرب لمقترح اعتبره مجلس الأمن الحل السياسي الأمثل. فقد قبل جميع أعضاء المجلس في عام ٢٠٠٧ حقيقة أن الطرفين مستعدين للتفاوض على أساس كلا المقترحين.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠.